REVUE EGYPTIENNE
DES ÉTUDES HISTORIQUES

الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج علي

المجلة التَّاريخيَّة المصْريَّة

مجلةٌ دوريةٌ تُصْدِرُها

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

حقوق الطبع محفوظة
للهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتاب
99/9440

الترقيم الدولي
977-5366-11-9

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

١٤٤٠هـ/٢٠١٨م

قطعة ٤ بلوك ٧ ـ المنطقة التاسعة ـ شارع د. رؤوف عباس ـ مدينة نصر ـ القاهرة
تليفون : ٠١١٢٧٣٨١٩١٢ ـ ٢٤٧٢٨٢٩٤ ـ ٢٤٧٢٨٢٩٦ ـ فاكس : ٢٤٧٢٨٢٩٨
Email: Seehist1945@yahoo.com

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة التاريخية المصرية

REVUE EGYPTIENNE
DES ÉTUDES HISTORIQUES

تُصدرها

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

المراسلات ـ الأستاذ الدكتور أيمن فؤاد سيد

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

المجلد الحادي والخمسون

القاهرة

٢٠١٧م

هيئة التحرير

أ.د. أيمن فؤاد سيد ـ رئيس التحرير
أ.د. أحمد زكريا الشلق
أ.د. أحمد السيد الشربيني
أ.د. أشرف محمد مؤنس
د. محمد فوزي رحيل

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. إسحق عبيد
أ.د. السيد فليفل
أ.د. عاصم الدسوقي
أ.د. عفاف سيد صبرة
أ.د. محمد صابر عرب
أ.د. محمد السيد عبد الغني
أ.د. محمد عيسى الحريري
أ.د. محمود إسماعيل عبد الرازق

الإخراج الفني وتصميم الغلاف : محمد أشرف عبد المقصود

الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجمعية أو الناشر

المحتـويات

الصفحة

النَّقْدُ التَّارِيخِي عند الإغْرِيق
نادر فتحي محمد ٧-٤١

مَظَاهِرُ ثَـقَافَة المُرْتَدِّين في الجَـزِيرَةِ العَـرَبِيَّة
صالح بن أحمد الضويحي ٤٣-٨٢

الإنْجَازَاتُ الحَـضَارِيَّـةُ والعِلْمِيَّةُ في عَهْدِ عَضُدِ الدَّوْلَة البُـوَيْهِي
(٣٣٨-٣٧٢هـ/ ٩٤٩-٩٨٢م)
محمد طه بن صلاح بن صالح بكري ٨٣-١٢٩

قَافِلَةُ حَـجِّ عُلَـماءِ مِصْرَ في القَـرْنَيْنِ الثَّامِن والتَّاسِع للهِجْرَة
أيمن فؤاد سيّد ١٣١-١٤٩

آرَاءٌ جَدِيدَةٌ حَوْلَ الصِّراعِ المُـرَابِطِي ـ المُـوَحِّدِي من خِلالِ
«الرِّسَالَة المُنـظِّمَة» لابن تُومَرْت
عودة حسان عواد أبو شيخة ١٥١-١٧٧

السُّلْطَةُ والدِّينُ في العَصْرِ المَرِينِي بالمَغْرِبِ الأقْصَى
(٦٦٨-٨٦٩هـ/ ١٢٦٩-١٤٦٤م)
داليا عبد الهادي طلبة ١٧٩-٢٠٤

دَوْرُ الطَّائِف في الأحْدَاثِ السَّياسِيَّة في إقْلِيم الحِجَاز خِلال فَتْرَة الحُكْم
العُثْماني الثَّاني (١٢٥٦-١٣٣٤هـ/١٨٤٠-١٩١٦م)
عبد الرحمن بن سعد العرابي ٢٠٥-٢٤٨

موقف بريطانيا من الحملة الفرنسية على مصر عام (١٧٩٨-١٨٠١م)
كاترين وجيه ٢٤٩-٢٦٥

الصفحة

طاقَمُ مَكْتَب الأمير مُحَمَّد عَلِي تَـوْفِيق بمُتْحَف قَصْرِ المَنْيَل بالقَاهِرَة
«دِراسَةٌ فَنِّيَّةٌ مُقَارَنَة»
شادية الدسوقي عبد العزيز كشك ـ مي جلال عبد الباقي عبد السلام ٢٦٧ـ٣٠٢
جَرَائِمُ الحَـرْبِ الإسْرائِيلِيَّة وانْتِهاكاتُ حُقُوقِ الإنْسَان
مروة جلال محمد دغيدي ٣٠٣ـ٣٣١
النِّـزَاعُ الأنْجلُو ـ أمْرِيكِي مع بُلْغارْيَا بشَأْنِ تَـنْفِيذِ مُعَاهَدَةِ الصُّلْحِ المُـوَقَّعَة
في فِبْراير سَنَة ١٩٤٧م
شريف محمد أحمد عبد الجَوّاد ٣٣٣ـ٣٦٠

THE USES AND ABUSES OF HISTORY
ISMAIL SERAGELDIN 5-21

المجلة التاريخية المصرية ٥١ (٢٠١٨)، ٣٠٣ ـ ٣٣١

جَرَائِمُ الحَرْبِ الإِسْرائِيلِيَّة وانْتِهاكاتُ حُقُوقِ الإِنْسَان

مروة جلال محمد دغيدي

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني، وموقف المجتمع الدولي من جرائمه البشعة بحق العرب، ومدى أمتثال إسرائيل للقواعد والمباديء العامة المتفق عليها لزمن الحرب.

فيسعى هذا البحث إلى إيضاح أنواع جرائم الحرب التي قامت بها إسرائيل، والتي تقتضي محاكمة مرتكبيها دوليًا، وموقف المجتمع الدولي منها، وبالأخص هيئة الأمم المتحدة، والسبل التي اتبعتها إسرائيل للتهرب من تباعيات جرائمها بحق العرب.

وقد انتهى هذا البحث إلى أن إسرائيل التي لم يمر على ولادتها أكثر من ٦٨ عامًا قد استطاعت أن ترتكب جرائم أبشع من تلك الجرائم التي أرتكبها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية، واستطاعت بفضل دراستها الشاملة بثغرات القانون الدولي وتغلغلها بالهيئات والمنظمات الدولية أن ترتكب أفعالها وتعترف بها علنيًا دون أن تخشى أي معاقبة.

وهو ما يدل على مدى خطأ الدول العربية واستهتارهم بالعدو الصهيوني، فهم وإن كانوا يعانون من تكاتل الدول الغربية ضدهم، يملكون من وسائل الضغط على المجتمع الدولي ما لا يملكه هؤلاء الصهاينة، من منتجات بترولية وثروة سكانية، ومناطق استراتيجية تتحكم في الملاحة العالمية.

لقد ثبتت الأسرة الدولية مجموعة من القواعد والمبادئ العامة في القانون الدولي لزمن الحرب، منها اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨[١]، واتفاقية جنيف المعقودة عام ١٩٤٩ لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، وكذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها النافذة عام ١٩٥١، واتفاقية إنهاء جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، وكل هذه الاتفاقيات الدولية حرمت العديد من صور جرائم الحرب وبخاصة جريمة القتل العمد التي تشمل كافة الأفعال التي تؤدي إلى الموت[٢].

كذلك فقد ثبتت الأسرة دولية في القانون الدولي مصطلح «عالمية المحاكمة»، الذي يقوم على مبدأ أن بعض الجرائم التي تُرتكب هي فظيعة لدرجة توجب ألا تمر بدون محاسبة أو يظل مرتكبيها بدون عقاب، وبالتالي فإن حق المحاكمة فيها يكون عالميًا ولا يقتصر على الدولة التي ينتمي إليها مرتكبو هذه الجرائم، وهذا المصطلح تم تبنيه في ميثاق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما، وجاء في بند الجرائم الدولية التي يعرفها:

---

(١) إدوار هيرو: «حقوق الإنسان»، مجلة الكتاب، يناير ١٩٥٢، ١٩.

(٢) عصمت عبد المجيد: مواقف وتحديات في العالم العربي، القاهرة ـ دار الشروق، ٢٠٠٢، ٢٣٤.

١- جريمة الإبادة الجماعية .

٢- الجرائم ضد الإنسانية .

٣- جرائم الحرب ، وتشمل :

أ ـ الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف .

ب ـ الانتهاكات الجدية الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي[١] .

هذا ولم تهتم الأسرة الدولية بمنع ومعاقبة مرتكبي تلك الجرائم الموجهة صوب جسد الإنسان فقط ، وإنما اهتمت كذلك بحماية ممتلكات الدولة ومواطنيها ، فقد نصت الفقرة ١ من المادة ٣٣ من اتفاقية لاهاي على حماية جميع الأموال الخاصة في الأراضي المحتلة ، بينما نصت الفقرة ٢ من نفس المادة على معاقبة مرتكبي جريمة السلب والمحرضين عليها والآمرين بها ؛ ووفقًا لنص المادة ٥٢ من نفس الاتفاقية ، تلتزم سلطات الاحتلال بدفع قيمة ما يتم الاستيلاء عليه بالنقد فورًا لأصحاب الحق ؛ وبالمثل جاءت المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف ١٩٤٩، فنصت على مسئولية دولة الاحتلال عن تعويض السكان في الأراضي المحتلة عن قيمة ما تستولي عليه من البضائع ، وتدفع قيمة معقولة لما تستولي عليه من مواد غذائية ، أو إمدادات طبية كانت موجودة بتلك الأراضي[٢] .

وحيث أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة يلزمها بالعمل على توقيع التزام أعضائها بتلك الاتفاقيات الدولية ، فضلًا عن إشرافها على صياغة اتفاقيات جنيف خاصة

---

[١] ياسر علي : المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ، بيرو ـ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ٢٠٠٩، ١٣ ـ ١٦.

[٢] عصمت عبد المجيد : مرجع سابق ، ٢٤١، ٢٤٢.

الاتفاقية الرابعة وملحقاتها[١] ، فقد وقع على عاتقها مسؤولية الوقوف في وجه انتهاك أية دولة من أعضائها لهذه الاتفاقيات .

ولأن فلسفة الصهاينة تقوم على الحقد والعداء لكافة البشر من غير اليهود ، ولأن توراة اليهود مليئة بأوامر إبادة البشر واستئصالهم ومحو عقائدهم ودياناتهم ومعابدهم وحضاراتهم ومساكنهم[٢] ، فقد ذهب حاخامات اليهود إلى حد اعتبار المذابح مشروعة دينيًا من أجل متطلبات القضية اليهودية[٣] ، ولذلك فحينما ولدت الدولة الإسرائيلية حرس كبار قادتها على عدم التوقيع على بعض الاتفاقيات والمواثيق التي ذكرناها آنفًا ، ولا سيما البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقية جنيف الخاص بلجان التحقيق الدولية في الانتهاكات[٤] ؛ إلا أنهم لم يستطيعوا أن يتملصوا من التوقيع على كافة تلك الاتفاقيات ، فصدقت السلطات الإسرائيلية عام ١٩٥١ على اتفاقية جنيف الدولية ، حيث أصبحت كافة أحكامها بموجب ذلك ملزمة للدولة الإسرائيلية ، وبالتالي يقتضي عقوبة من يخالف تلك الأحكام من الإسرائيليين[٥] .

---

(١) جهاد شعبان سليم البطش : المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٦، ٢٥١.

(٢) أبي الحسن علي الحسني الندوي : كارثة العالم العربي واسبابها الحقيقية ، مكة المكرمة ـ رابطة العالم الإسلامي ـ الأمانة العامة ، ١٩٨٧هـ ، ٩.

(٣) رياسة مجلس الوزراء : برقية من القنصلية الملكية العامة بالقدس ، إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٩٤٥/١١/٣٠م ، كود أرشيفي : ٠٣١٢٢٩ ـ ٠٠٨١؛ جمال عبد الهادي مسعود وعبد الراضي أمين سليم : قراءة في فكر علماء الاستراتيجية «الجولة الاسرائيلية» ـ العربية السادسة ، المنصورة ـ دار الوفاء ، ١٩٩٩، ٧٤.

(٤) ياسر علي : مرجع سابق ، ١٢.

(٥) عصمت عبد المجيد : مرجع سابق ، ٢٣٦.

إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تر في تصديقها على اتفاقية جنيف أي عائق أمام انتهاكها لأحكام هذه الاتفاقية او أي اتفاقيات أخرى ، فلم تترك إسرائيل أي مبدأ أو حكمًا من مبادئ القانون الدولي وأحكامه إلا وخرقته أو انتهكته ، وكافة تلك الانتهاكات هي انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان ، حيث كان الإرهاب هو دومًا الوسيلة الأولى للدولة الوليدة[١] ، وقد ضمت وثائق الأمم المتحدة كافة الجرائم الإسرائيلية تلك في مجلدات كاملة[٢] .

ونظرًا لأنه من العسير أن نحيط بكافة جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ضد العرب منذ نشأتها ، فإننا سوف نعرض لأبرزها وفقًا لترتيب جرائم الحرب ببنود الاتفاقيات الدولية .

جريمة الابادة الجماعية

وتعرف بأنها أي فعل من أفعال القتل أو إلحاق الضرر الجسدي أو العقلي الجسيم أو الإخضاع لأحوال معيشية يقصد بها الإهلاك ، أو فرض تدابير منع الإنجاب أو نقل الأطفال عنوة إلى جماعة أخرى ، بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه ، إهلاكًا كليًا أو جزئيًا[٣] .

ولقد تصدرت هذه الجريمة أولى بنود الاتفاقيات المنظمة لقوانين الحرب ، كما تصدرت قمة قائمة الجرائم الإسرائيلية ضد العرب وبخاصة الفلسطينيين منهم ، حيث رأى الصهاينة في وجود أقلية عربية بداخل حدود الدولة اليهودية وعلى

---

(١) هيثم الكيلاني : الإرهاب يؤسس دولة ـ نموذج إسرائيل ، القاهرة ـ دار الشروق ، ١٩٩٧، ٢٧؛ عبد الفتاح مقلد الغنيمي : هل لإسرائيل حق تاريخي في فلسطين ، القاهرة ـ العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠، ١٨١.

(٢) عبد العزيز محمد سرحان : الدولة الفلسطينية ، القاهرة ـ دار النهضة العربية ، ١٩٨٩، ١١٠.

(٣) ياسر علي : مرجع سابق ، ١٣، ١٤.

أطرافها مشكلة مؤرقة قد تحول دون تنفيذهم لمخططاتهم المستقبلية ، نظرًا لانتماء هؤلاء العرب إلى الدول العربية[١] ، فسعوا إلى القيام بعملية تطهير عرقي في فلسطين وفق خطة مدروسة[٢] أطلقوا عليها اسم الخطة (د) ، وقد كانت أولى أولويات هذه الخطة هي تدمير القرى العربية المجاورة للمستعمرات اليهودية وطرد سكانها[٣] ، وقد بدأ الصهاينة في تنفيذ خطتهم تلك في أواخر عام ١٩٤٧ موجهين لرجالهم تعليمات مباشرة بأن هجماتهم على القرى العربية يجب أن تثير أشد مشاعر الذعر في نفوس العرب فلا يتخللها أي شفقة أو تهاون[٤] .

وتعتبر الخطة (د) هي القاعدة الأساسية لخطة التطهير العرقي الإسرائيلية ، فقد مثلت فترة تنفيذها «١٩٤٧-١٩٤٨» فترة الذروة في ارتكاب المجازر الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ، وقد اتسمت هذه المرحلة بعدة سمات كان على قمتها ترويع السكان ، وقتلهم أو طردهم ، وكان مألوفًا فيها إلى حد بعيد تشويه الجثث وتركها في العراء ، وقطع أيادي وآذان النساء وسرقة مصاغهن ، وتفجير المنازل على رؤوس سكانها ، واغتصاب الفتيات والنساء ، والقتل الجماعي والعشوائي ، وإطلاق النار على المدنيين الفارين بحياتهم[٥] .

ولعل أقوى مثال حي على هذه السمات الوحشية هو مجزرة دير ياسين الشهيرة ، تلك القرية التي لم يترك الصهاينة أية جريمة شنعاء عرفتها البشرية إلا

---

(١) هامشكايف : العدد ٢٦٧٠، ١٩٤٧/١٢/٣، ١.

(2) NUR MASALHA, *Imperial Israel and the Palestinians- The Politics of expansion,* (London: Pluto Press, 2000), p.45.

(٣) ميخائيل بالومبو : كيف طُرد الفلسطينيون من ديارهم عام ١٩٤٨، ترجمة : زينب شرف الدين ، بيروت ـ دار الحمراء ١٩٩٠، ٤٨.

(٤) مناحم بيجن : التمرد ـ قصة الأرجون ، تقديم : حسن البدري ، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨، ٤٥٥.

(٥) ياسر علي : مرجع سابق ، ٢٨.

واقترفوه ضد سكانها العزل، ففي مساء يوم ٩ إبريل ١٩٤٨ داهمت العصابات الصهيونية القرية[١]، التي كانت تحتفل بعرس كبير حينها، وأمروا جميع سكانها بالخروج من منـازلهم، وما أن تجمعوا حتى أمرهم الصهاينة بأن يقفوا ووجوههم إلى الحوائط، ثم أخذوا في إطلاق رصاص الرشاشات عليهم، فكان العروسان هم أول الضحايا[٢]، ثم اندفع الصهاينة كالذئاب المسعورة إلى داخل البيوت بحرابهم وسكاكينـهم يذبحون الشيوخ والأطفال[٣]، وينتهكون حرمات النساء ويبقرون بطون الحبالى منهن ويخرجون الأجنة منها برؤوس حرابهم ثم يجهزون عليهن وعلى أطفالهن، حتى راح ضحية وحشيتهم أكثر من ٢٥٠ شهيدًا[٤].

وقد أحدثت هذه المذبحة بلبلة هائلة في الأمم المتحدة حتى أن الدول التي كانت قد ناصرت فكرة التقسيم أخذت تفكر في إيجاد حل بديل[٥]؛ وأهابت دول العالم بجمعية الصليب الأحمر الدولي أن تستكشف حقيقة ما حدث، فطلب مندوبه «السيد جاك دي رينيه» Jac de Renye من الوكالة اليهودية أن تسمح له بزيارة مكان المذبحة، إلا أن زيارته قد عُوقت يومًا كاملًا حاول الصهاينة خلاله أن يزيلوا آثار جريمتهم، فقاموا بتجميع ما استطاعوا من أشلاء ضحاياهم

---

(١) محمد غريب جودة: موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث، القاهرة: مكتبة القرآن، ١٩٩٩، ٥١.

(٢) طارق السويدان: فلسطين .. التاريخ المصور، الكويت: دار الإبداع الفكري للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ٢٦٥.

(٣) هاني الهندي: التقويم الفلسطيني ـ محطات في تاريخ القضية، عمان: مكتبة الثقافة، ١٩٩٧، ٦٨.

(٤) إكرام لمعي: الاختراق الصهيوني للمسيحية، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣، ٩٩.

(5) ILAN PAPPE, *The Ethnic Cleansing of Palestine*, (Oxford: Oneworld Publication, 2007), p.35.

وألقوا بها في بئر القرية وأغلقوا بابه، وحاولوا تغيير معالم المكان كيلا يعثر عليه ممثل الصليب الأحمر[١].

فما أن وصل «دي رينيه» إلى دير ياسين في اليوم التالي حتى وجد القرية محتلة من قبل مقاتلين شبان من جماعة «الأرجون» الإرهابية مدججين بالسلاح والرشاشات والقنابل اليدوية، أكثرهم كان ما يزال ملطخًا بالدماء[٢]، فأخذ المندوب الدولي يبحث بين حطام المنازل المهدمة حتى عثر على بئر القرية، فوجد به ١٥٠ جثة مشوهة لنساء وأطفال، وعلاوة على تلك الجثث التي وجدها بالبئر كان غيرها يملأ الطرقات وخرائب البيوت المدمرة[٣]، فاستمر في بحثه حتى استطاع أن يعثر على بعض الأحياء من بينهم طفلة بعمر ١٠ سنوات، فقام بما يجب لإسعافهم، ومن ثم وضع تقريره الذي أوضح من خلاله مدى هلعه من هول ما رأى، وأكد من خلاله كذلك على أن العرب لم يقترفوا أي عمل يبرر هذا العمل المجنون، هذا في حين تنصلت الوكالة اليهودية من مسؤوليتها عن المذبحة، ووجهت رسالة إلى الملك عبد الله أظهرت من خلالها أسفها واشمئزازها للطريقة التي أتُبعت في احتلال القرية[٤].

ونظرًا لأن الوكالة اليهودية أنكرت علمها المسبق بخطة احتلال دير ياسين أو التخطيط لها أو المشاركة فيها، فقد أكتفت هيئة الأمم المتحدة بما قدمته الوكالة اليهودية من اعتـذار عما حدث، وأغلقت صحف تقاريرها عنها، فكان من نتاج الصمت الدولي عن المطالبة الفعالة بمعاقبة مرتكبي هذه الجريمة النكراء من جهة،

---

(١) جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة، إدارة فلسطين ـ الشعبة السياسية: اعتداءات إسرائيل قبل هجوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ على مصر، القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٦٥، ١٢.

(٢) طارق السويدان: مرجع سابق، ٢٦٥، ٢٦٦.

(٣) جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة، إدارة فلسطين ـ الشعبة السياسية: مصدر سابق، ١٢.

(٤) سيدني دي بيلي: مرجع سابق، ١٨، ١٩.

وتعالي صيحات العرب ونشرهم أن اليهود قد نكلوا بالفلسطينيين من جهة أخرى ، أن استغل الصهاينة الموقف لصالحهم[١] ، فأخذوا ينشرون بين الفلسطينيين قصصًا عن أهوال ما لقاه أهالي دير ياسين على أيادي عصاباتهم المسلحة ، بقصد بث الرعب بنفوسهم[٢] ، فأحيطت قوة العصابات الصهيونية في كل مكان من العالم بهالة من الرعب[٣] ؛ ومن ثم استغلت القيادات الصهيونية تلك السمعة التي انتشرت عن عصاباتها لتخطو خطواتها التالية للإجهاز على باقي القرى العربية وإبادة سكانها[٤] .

فعقب ذلك ببضعة أيام ، أي في ١٤ إبريل ١٩٤٨، كررت العصابات الصهيونية ما حدث في دير ياسين بنفس الصورة في قرية ناصر الدين ، بالقرب من طبريا ، فأزالتها من الوجود ، بعد أن عملت في أهلها قتلًا وتشنيعًا ، فلم ينج منهم سوى ٤٠ امرأة وطفل استطاعوا أن يفروا إلى إحدى القرى المجاورة[٥] .

ومع عدم تحرك المجتمع الدولي ساكنًا أمام تلك الانتهاكات الصارخة لقوانينه ، أخذ الإرهاب الصهيوني يتزايد ، وأخذ رجاله يتفاخرون به ، ويسعون لنشر أخباره على مسامع العرب كافة ، فقامت العصابات الصهيونية في ٥ مايو ١٩٤٨ بمهاجمة بعض القرى على ضفاف نهر الأردن بالقرب من «بيت الخوري»[٦] ،

---

(١) ناهض حتر : وصفي التل في مجابهة الغزو الصهيوني ، عمان : المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٧، ٥٢.

(2) ANDREW HURLEY, *One Nation under Israel*, (Washington Truth Printing, 1994), p.49, 50.

(٣) روز اليوسف : العدد ١٢٢٠، ٣٠ أكتوبر ١٩٥١، ص ١٠.

(٤) بيرنار غوانوتييه : إسرائيل سبب محتمل لحرب عالمية ثالثة ، ترجمة : محمد سميح السيد ، دمشق : دار المعرفة ، ١٩٨٤، ٣٦.

(٥) محمد عبد المنعم عامر : تاريخ الاستعمار الإستيطاني الصهيوني في فلسطين ، القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢، ١١٧، ١١٨.

(٦) جمال عبد الهادي مسعود : أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ ـ الطريق إلى بيت المقدس=

فقاموا بحصد رجال تلك القرى بالرشاشات ، ثم أخذوا في ذبح النساء والأطفال وتشويه جثثهم ، فما أن انتهوا منهم حتى أخذوا يقطعون رؤوس الشيوخ وأيديهم وأرجلهم ، ثم جمعوا الشباب جميعًا في دار واحدة وأقفلوها عليهم ، وأشعلوا به النيران ، حيث شويت أجسام هؤلاء الشبان أمام أعين من تبقى من شيوخ القرية الذين سيقوا لمشاهدة هذا المنظر المروع ، ثم أُطلق سراحهم بعد أن طُلب منهم أن يذهبوا ويحدثوا عالمهم العربي بما رأوا[١] .

ومن ثم أخذت العصابات الصهيونية في إجلاء العرب المسالمين عن قراهم بلا هوادة ، منذرين إياهم بأنهم في حال لم يتركوا بيوتهم فـورًا فسيكون مصير أهل دير ياسين ينتظرهم[٢] ، فوجهت العصابات الصهيونية ذلك الإنذار إلى أهالي قرية «بيت دارس» بغزة حين هاجمتها في ١٣ مايو ١٩٤٨، ولم تعطهم فرصة الفرار[٣] ، إذ أخذت تجهز عليهم بوحشية ، وتعامل نساءهم بنفس ما عوملت به نساء دير ياسين ، ثم قامت بهدم كافة بيوت القرية الصالحة نسفًا بالديناميت أو دكًا بالمدفعية[٤] .

وعلى نفس الشاكلة أخذت العصابات الصهيونية تهاجم القرى العربية الواحدة تلو الأخرى وتبيد سكانها ، إلى أن جاء دور قرية الطنطورة في ٢٩ أكتوبر ١٩٤٨[٥] ، فقرر شبابها ألا يلاقوا نفس المصير الذي لاقاه أهالي القرى الأخرى ،

=«القضية الفلسطينية» ، المنصورة ـ دار الوفاء ٢٠٠١، ٢: ١٨٢.

(١) جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ، إدارة فلسطين ـ الشعبة السياسية : مصدر سابق ، ١٥، ١٦.

(٢) فوزي حامد : أسرار وأهداف العلاقة الأمريكية الإسرائيلية مع واقع الأمة العربية ، القاهرة ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٣، ٢١.

(٣) محمد عبد المنعم عامر : مرجع سابق ، ١١٨.

(٤) جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ، إدارة فلسطين ـ الشعبة السياسية : مصدر سابق ، ١٦.

(5) HARUN YAHYA, *Palestine, New Delhi: Islamic Book Services*, (1999), p.103.

فدافعوا عن قريتهم بكل قوة ، إلا أن الحظ لم يحالفهم حيث نفذت ذخائرهم ، فدخل الصهاينة القرية وأخذوا يقتلون كل إنسان تقع أعينهم عليه ، فما ان استتب الأمر لهم حتى أخذوا في قتل الرجال الذين ساقوهم لجمع الجثث من شوارع القرية[١] .

ومن ثم أخذ السيناريو الصهيوني في التكرار حتى بلغ عدد القرى التي هُدمت ونُكل بأهلها على يد رجال الصهاينة خلال تنفيذهم للخطة (د) أكثر من ٣٥٠ قرية ، بينما بلغ عدد القرى التي ضاعت معالمها تماما على أيديهم ما يقارب ٣٨٨ قرية[٢] .

وعقب إعلان إسرائيل كدولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية ، تذرعت سلطاتها بأن المجازر التي حدثت خلال العامين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ قد قامت بها فرق عسكرية منشقة في زحمة المعارك وانشغالات الحرب[٣] ، وهو ما حال بين المجتمع الدولي ، وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة ، وبين تطبيقه أية عقوبة على حكومة الدولة الوليدة .

إلا أن ما شهدته فترة الخمسينيات من مجازر داخل الخط الأخضر وخارجه ، أكدت بما لا يدع مجالًا للشك أن الدولة الوليدة قد بنيت أساستها على قواعد الإرهاب لإجلاء العرب عن الأراضي الفلسطينية ، وعلى الرغم من أن المذابح التي شهدتها هذه الفترة كانت أقل من سابقتها ، إلا أنها لم تكن أقل همجية ، حيث قدر عددها بـ ١٩ مذبحة ، ارتكبت جميعها في مناطق

---

(١) يحيى محمود اليحيى : مذكرات ـ الطنطورة قرية دمرها الاحتلال الصهيوني ، دمشق : دار الشجرة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨، ١١٩، ١٢٠.

(٢) كامل سعفان : اليهود من سراديب الجيتو إلى مقاصير الفاتيكان ، القاهرة ، دار الفضيلة ، د. ت ، ٢٦٥، ٢٦٦.

(٣) عبد الله التل : مصدر سابق ، ٥٤، ٥٥.

الضفة الغربية وقطاع غزة، وذهب ضحيتها أكثر من ١٥٠٠ فلسطيني[١].

ولعل من أبرز الأمثلة على هذه المذابح، مذبحة قرية قبية، التي قامت بها جنود الفرقة ١٠١ التابعة للجيش الإسرائيلي بقيادة آرييل شارون* Ariel Sharon في مساء يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥٣[٢]، والتي راح ضحيتها أكثر من ٥٦ شهيدًا من بينهم عدد ليس بقليل من النساء والأطفال[٣].

وقد حاولت السلطات الإسرائيلية التنصل من المذبحة كما تنصلت من مذابح عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، فادعت أن مرتكبيها هم من المستوطنين الصهاينة وليسوا قوات نظامية[٤]، إلا أن الجنرال «فان بنكيه» قد أثبت في تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٣ «أن الهجوم كان مدبرًا ونفذته قوات نظامية إسرائيلية»[٥]؛ فما كان من مجلس الأمن إلا أن اكتفى بتوجيه أشد اللوم لإسرائيل على هذا الهجوم، ولم يوجه لحكومتها أية مطالب بمعاقبة مرتكبيه لعدم تكراره مرة أخرى، في حين طالب حكومة الأردن باتخاذ إجراءات شديدة لكبح جماح مقاتليها غير النظامين حتى لا يستتبع ذلك أعمال عنف[٦].

---

(١) ياسر علي: مرجع سابق، ٢٩.

* آرييل شارون: من مواليد بولندا عام ١٩٣٢، اسمه الأصلي آرئيل صموئيل مردخاي شرايبر، لم يبرز شارون إلا بعد عام ١٩٤٨ كضابط في الوحدات الخاصة التي تعمل بإمرة الاستخبارات للقيام بالأعمال الانتقامية ضد مخيمات اللاجئين والقرى الفلسطينية الحدودية؛ عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الموسوعة الموجزة في جزأين، مج ٢، (القاهرة: دار الشروق ٢٠٠٣)، ص ٤٧٨، ٤٧٩.

(٢) القاهرة: العدد ٥، ١٩٥٣/١٠/١٦، ١.

(3) *The Morning Bulletin:* No. 29423, October 19, 1953, p.1.

(٤) عبد الوهاب المسيري: الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، القاهرة ـ دار الشروق ٢٠٠٢، ٢٨٢، ٢٨٣.

(٥) القاهرة: العدد ١١، ١٩٥٣/١٠/٢٢، ص ١؛ جواد الحمد: في الذاكرة الإنسانية المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، عمان ـ مركز دراسات الشرق الأوسط ٢٠٠٠، ٥٤.

(6) *The Morning Bulletin:* No. 29456, November 26, 1953, p.5.

وهو ما يعني أن إدانة مجلس الأمن لإسرائيل ما هي إلا مجرد إدانة رمزية، حيث ألقى بمسؤولية الحادث في المقام الأول على عاتق الحكومة الأردنية، إذ تسمح لبعض الفلسطينيين بالتسلل للأراضي الحدودية، وقد جاءت عبارات المجلس الموجهة للحكومة الأردنية في صورة تهديد مستتر بأنها إن لم تمنع عمليات التسلل فإن ذلك سيؤدي إلى أن تتكرر مثل هذه الحوادث مجددًا !!! .

هذا الموقف المخزي الذي اتخذه مجلس الأمن أعطى شعورًا للسلطات الإسرائيلية بإمكانية القيام بكل ما ترغب ضد العرب دون قلق من العقاب، فتزايدت شجاعتها في الاعتداء على العرب ريثما تريد وأخذت تعد لمذبحتها التالية، فوقع اختيارها على قرية نحالين الواقعة داخل أراضي الضفة الغربية، فما أن انتصف ليل يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ حتى قامت قوة من الجيش الإسرائيلي باجتياز خط الهدنة إلى أن وصلت إلى القرية، فألقت كمية من القنابل على تجمعات السكان وبثت الألغام في منازل القرية وفي المسجد الجامع، فوقع جراء ذلك ١١ شهيدًا عربيًا وجُرح ١٤ آخرون[١]؛ واكتفت هيئة الأمم المتحدة هذه المرة بالقرار الذي اتخذته لجنة الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية المشتركة بعد قيامها بالتحقيق حول الحادث بإدانة السلطات الإسرائيلية لمسؤوليتها عنه، وفي حين طالب رئيس اللجنة بصيغة ناعمة معاقبة مرتكبي الحادث بقوله: «أعتقد أن مسؤولي إسرائيل لن يصادفوا صعوبة كبيرة في القبض على مرتكبي هذه الجريمة وجلبهم إلى العدالة»[٢]، إلا أن إسرائيل قد أصمت آذانها عنه تمامًا وكأنه لم يقل شيئًا[٣].

---

(١) عبد الوهاب المسيري: الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، القاهرة ـ دار الشروق ٢٠٠٢، ٢٨٣.

(2) *Year book of the United Nations:* 1954-1955, (New York: U. N, 1955), p.69.

(٣) محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ١٢١.

ولقد استمرت إسرائيل في سلسلة مذابحها المتوالية ضد الشعب الفلسطيني مستترة تحت مسمى «الغارات الانتقامية» إلى أن تغير الوضع قليلًا في خريف عام ١٩٥٦ عقب الهجوم على مصر، حيث عملت السلطات الإسرائيلية على التسريع من عملية القضاء على الفلسطينيين، فلم تنتظر كعادتها أي حدث عارض يقوم به الفلسطينيون فتقوم بإحدى أعمالها الإجرامية متذرعة بالرد عليه، وإنما أمسكت هي بيديها زمام المبادرة، وذلك عشية الهجوم على الفور يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، إذ اعتقدت أن المجتمع الدولي سيكون مشغولًا بأحداث العدوان فقامت السلطات الإسرائيلية في ذلك اليوم بوضع العرب في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ تحت نظام منع تجول صارم، وكلفت كتيبة من حرس الحدود الإسرائيلي بالقيام بهذه المهمة على قرى المثلث «كفر قاسم، كفر برا، جلجولية، الطيرة، الطيبة، بير السكة وابطن»[١]، وأعطتها أوامر بأن يتم تنفيذ نظام منع التجول بكل حزم لا باعتقال المخالفين وإنما بإطلاق النار، وقد شددت على ذلك بعبارة «من المرغوب فيه أن يسقط بعض القتلى»، وقد تم الاتفاق على أن يسري هذا النظام من الساعة ٥ مساءً إلى الساعة ٦ صباحًا إلا أن قائد الكتيبة الإسرائيلية «شموئيل ملينكي» لم يقم بإعلام مختار قرية كفر قاسم «وديع أحمد صرصور» بفرض حظر التجول على قريته إلا في الساعة ٤ ونصف من مساء نفس اليوم، وحينما أكد مختار القرية أن مدة النصف ساعة لن تكون كافية لإعلام الأهالي الذين خرجوا لأعمالهم بذلك وعده «ملينكي» بأنه سيدع جميع العائدين من العمل يمرون على مسؤوليته ومسؤولية حكومته[٢]، وبالطبع لم يوف الضابط الإسرائيلي بوعده، إذ ما أن دقت عقارب الساعة الخامسة حتى بدأت المذبحة التي راح ضحيتها ٤٩ من الفلاحين

---

(١) مصطفى موسى محمد الصيفي: أوضاع الشعب الفلسطيني داخل فلسطين من عام ١٩٤٨ ـ حتى عام ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، ١٩٩٠، ٢٣٥.

(٢) منصور معاضة سعد العمري: مرجع سابق، ١٣٦، ١٣٧.

الفلسطينيين ، بينما كانوا عائدين من حقولهم[١] .

والحقيقة أن تسلسل الأحداث هذا إن دل على شيء فإنما يدل على النية الإسرائيلية المبيتة للقيام بقتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين ، ولكن بذريعة عدم احترامهم لنظام حظر التجول ، تحسبًا لأي إدانة قد يلاقوهـا من المجتمع الدولي .

وقد حاولت السلطات الإسرائيلية إخفاء الأمر إلا أن الأنباء قد تسربت إلى بعض الصحف ، فخشت السلطات الإسرائيلية حينها أن يؤدي ذلك إلى إضعاف حجة الدفاع عن النفس التي تذرعت أمام المجتمع الدولي بها للقيام بالعدوان على مصر ، فتظاهرت بسخطها على الفاعلين وعينت لجنة للتحقيق حول الحادث[٢] حيث انتهت إلى تقديم قائد الكتيبة وعددًا من مرؤوسيه إلى المحاكمة العسكرية ، وعقب مرور عامين كاملين على الحادث حكمت المحكمة العسكرية الإسرائيلية بإدانة معظم المتهمين وأصدرت عليهم أحكامًا بالسجن تفاوتت ما بين ٨ سنوات إلى ١٧ سنة[٣] .

إلا أن تلك الأحكام لم تغدو كونها أكثر من تمثيلية مرتبة لإسكات الرأي العام العالمي ، حيث كشفت الصحف الإسرائيلية عقب ذلك عن أن غرف هؤلاء السفاحين بالسجن قد تحولت إلى غرف من فنادق الدرجة الأولى ، وأنهم يغادرونها مساء كل ليلة إلى ذويهم ومنازلهم حتى أن أحدهم قد تزوج خلال فترة سجنه ، وأن فترة مكوثهم بالسجن لم تقارب حتى فترة ربع العقوبة التي أقرتها المحكمة ، هذا فضلًا عن أنهم قد عادوا إلى وحداتهم العسكرية برتب أكبر[٤] .

---

(1) HARUN YAHYA, *Op. Cit.*, p.108.

(٢) هاتصوفاه : العدد ٥٧٨٥، ١٣ ديسمبر ١٩٥٦، ١.

(٣) مصطفى موسى محمد الصيفي : مرجع سابق ، ٢٤٠، ٢٤١.

(٤) صالح مسعود أبو بصير : جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ، القاهرة ـ دار الفتح للطباعة والنشر ١٩٦٨، ٤٤٦، ٤٤٧.

وهو ما يؤكد تواطؤ كبار رجال الدولة الإسرائيلية معهم وموافقتهم وثنائهم على ما ارتكبوه من جرم .

وهو شيئ يزيده تأكيدًا تصريحات كبار رجال الدولة الإسرائيلية خلال فترة المحاكمة ، فعلى سبيل المثال ، أدلى مناحم بيجن ـ العضو البارز بالكنيست آنذاك ـ بتصريح أمام ممثلي الجيش الإسرائيلي يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٥٨، قال به : «إن قلوبكم أيها الإسرائيليون لا يجب أن تتألم وأنتم تقتلون عدوكم ، ولا ينبغي أن تأخذكم به شفقة طالما أننا بعد لم نقضي على ما يسمى بالثقافة العربية التي سوف نبني على انقاضها حضارتنا الخاصة»[١] .

ويتضح من قراءة التصريح أن الغرض منه إرسال رسالة مفادها التأكيد على أن المحاكمة التي حدثت لمرتكبي مجزرة كفر قاسم لن تتكرر لغيرهم مرة أخرى .

وقد أدى تكرار التصريحات المحرضة على العنف ضد العرب على ألسنة قادة الصهاينة إلى تشجيع الجنود الإسرائيليين على تنفيذ أعظم الجرائم بحق هؤلاء العرب ، وعدم اكتراثهم في ذلك بأية أعراف أو قوانين أو حتى إدانة الأمم المتحدة ، حتى وصل الأمر في فترة الستينيات إلى حد استهداف معسكرات اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العربية المشتركة كأي هدف عسكري[٢] .

وكان من نتاج اكتفاء هيئة الأمم المتحدة بإدانة مثل تلك الأعمال وعدم تدخلها بشكل إيجابي لإيقافها أو تقديم مرتكبيها لمحكمة العدل الدولية أن أخذ الارهاب الإسرائيلي يتزايد شيئًا فشيئًا إلى أن بلغ ذروته عقب حرب عام ١٩٦٧، إذ عمدت السلطات الإسرائيلية حينها إلى العمل على طمس الهوية الفلسطينية بكافة

---

[١] يوري ايفانوف : الصهيونية .. حذار ـ دراسة سوفييتية في تاريخ وتنظيم وأيديولوجية الحركة الصهيونية ، ترجمة : ماهر عسل ، القاهرة ـ دار الكتاب العربي ١٩٦٩، ١٣٧.

[2] HARUN YAHYA, *Op.Cit.,* p.109.

السبل ، فأخذت في تقتيل الفلسطينيين اينما وجدتهم وأخضعت الباقين منهم لعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية ، ووقفت في سبيل قيام الدولة الفلسطينية على الصعيدين الداخلي والخارجي بكل شراسة ، وأخذت في اغتيال أي قائد فلسطيني يعمل على إقامة الدولة الفلسطينية ، وجعلت قائد أي دولة يدعو إلى هذه الفكرة فريسة لإعلامها الصهيوني المتطرف[١] .

الجرائم ضد الإنسانية

وتشمل القتل العمد ، والاسترقاق ، وإبعاد السكان أو نقلهم قسريًا ، والسجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي ، والتعذيب ، والأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمدًا في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية ؛ متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين[٢] .

ليس بمستغرب على الكيان الصهيوني الذي بنى أساسه على قواعد العنف والإرهاب ارتكابه لأبشع الجرائم ضد الإنسانية ، وقد استهل هذا الكيان سجل جرائمه ضد الانسانية تلك بقتله المتعمد لأطفال العرب باعتبارهم شباب المستقبل الذين سيرفعون السلاح بوجهه يومًا ما مطالبين بحقوقهم المسلوبة ، فقامت قواته باستهداف الأطفال العرب وارتكبت بحقهم أبشع المذابح ، وعلى رأسها مذبحة قرية وادي فوكين التي وقعت في ١١ سبتمبر ١٩٥٤ حيث فتحت القوات الإسرائيلية نيرانها دون سبب محدد على أطفال القرية وهم يلعبون وقتلت منهم

---

(١) حركة التحرير الوطني الفلسطيني : الإعلام والعلاقات الخارجية ـ وثائق فلسطينية ، القاهرة ١٩٩٠، ٢: ٤.

(٢) ياسر علي : مرجع سابق ، ١٤.

العشرات[١]، وقد هزت هذه الوحشية مراقبي الأمم المتحدة، فلم ير الكوماندر «هتشيسون» Hutchison ـ رئيس لجنة الهدنة الأردنية الاسرائيلية المشتركة ـ إزاء هذا الاعتداء الوحشي بدًا من رفع تقرير خاص عن الحادث إلى سكرتير عام الأمم المتحدة، كما أبلغ وزير الدفاع الأردني أسفه وتأكيده أن هذا العمل قد ترك أثرًا سيئًا للغاية في نفوس العالم المتمدن[٢].

وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة لهذا العمل الإجرامي إلا أن ذلك لم يمنع الدولة الصهيونية من استكمالها لمخطط قتل الأطفال العرب، فلم يمر شهرين على هذا الحادث حتى ارتكبت القوات الإسرائيلية جرمًا آخر ضد مجموعة من الأطفال العرب بالقرب من قرية دير أيوب[٣]، فقد خرج هؤلاء الأطفال صبيحة يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٤ لجمع الحطب ففاجأهم بعض الجنود الإسرائيليين فولت طفلة منهم هاربة فأطلق الجنود النار عليها وأصابوها في فخدها، لكنها ظلت تجري إلى أن وصلت إلى قريتها وأخبرت أهلها[٤]، فأسرع أهل الطفلين الآخرين إلى المكان التي ذكرته الطفلة فشاهدوا ١٢ جنديًا إسرائيليًا يسوقون أمامهم الطفلين باتجاه بطن الوادي في الجنوب حيث أوقفوهما وأطلقوا النار عليهما ثم اختفوا وراء خط الهدنة[٥]، وعقب هذا الحادث تم إطلاق لقب «عدو الأطفال» على موشيه

---

(١) محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ١٢٢.

(٢) جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة، إدارة فلسطين ـ الشعبة السياسية: مصدر سابق، ٩٣.

(٣) عبد الوهاب المسيري: الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، القاهرة ـ دار الشروق ٢٠٠٢، ٢٨٣.

(٤) جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة، إدارة فلسطين ـ الشعبة السياسية: مصدر سابق، ٩٣، ٩٤.

(٥) عبد الوهاب المسيري: الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، القاهرة ـ دار الشروق ٢٠٠٢، ٢٨٣.

شاريت تعبيرًا عن أن عهده قد شهد عددًا من مذابح الأطفال التي أدانها المجتمع الدولي[١].

ولم تتغير الرؤية الصهيونية للأطفال العرب بتولي بن جوريون زمام الأمور عام ١٩٥٥ وإنما تغيرت خطة التخلص منهم، حيث وجد بن جوريون طريقة تمكنه من قتل هؤلاء الأطفال دون إثارة الرأي العام العالمي أو إثبات مسؤولية السلطات الإسرائيلية عن ذلك، وكانت هذه الطريقة هي تزويد مستشفيات الأطفال الفلسطينية بأمصال مسممة ومنتهية الصلاحية، فضلًا عن إعطائهم الحلوى المسمومة وإلقاء الهدايا الملغمة لهم[٢]. وفي حين لم تحظ هذه الخطة بالنجاح الذي انتظره الصهاينة فإنهم أخذوا في قتل الأطفال العرب بشكل عشوائي أينما وجدوهم وأمكنهم ذلك[٣].

ولم يكن استهداف الأطفال هو جرم إسرائيل الوحيد ضد الإنسانية، وإنما تاريخها الإجرامي قد سجل عليها كذلك ارتكابها لجريمة التهجير القسري، فما أن أُعلنت الدولة الإسرائيلية حتى أتخذ قادتها شتى أساليب الوحشية والتنكيل بالعرب المقيمين في القسم المحتل من فلسطين ـ داخل حدود الدولة الإسرائيلية ـ لإرغامهم على المغادرة، وكان من بين أساليبهم جمع العرب في بقاع قاحلة لا ماء فيها ولا زرع، ولا أسباب للحياة تساعدهم على الاستمرار ووضعهم تحت ظروف عسكرية قاسية لا يُسمح بموجبها بالانتقال إلا بتصريحات خاصة لا تمنح إلا في حالات نادرة. والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا، منها على سبيل المثال، أساليبهم في القضاء على عرب «بئر سبع» الذين كادت صحراء النقب تخلو منهم تمامًا،

---

(١) محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ١٢٢.

(٢) رفعت يونان ميخائيل: مرجع سابق، ٢٠٨.

(٣) الأهرام: العدد ٢٧٦٥٤، ٢٨ أغسطس ١٩٦٢، ٥.

بالترحيل خارج فلسطين أو بالنقل إلى أماكن أخرى، مع وضعهم فيما يشبه «الجيتو» حيث يموتون ببطء، دون أن يعلم عنهم العالم الخارجي شيئًا[١].

وعقب هزيمة عام ١٩٦٧ بدأت إسرائيل تتبع أساليبًا جديدة في عملية التهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين، فاستندت إلى المواد ١٠٨، ١١٢ من قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥، تلك المواد التي تعطي حق إصدار أي أمر إبعاد لأي مواطن فلسطيني خارج الأراضي الفلسطينية لقائد المنطقة العسكري، وكل ما يستطيع أن يفعله المواطن الذي يصدر هذا الأمر بحقه هو تقديم التماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا التي دائمًا ما تقرر مشروعية الطرد[٢].

وقد رافقت هذه الأساليب وسائل قمعية عدة؛ منها على سبيل المثال إغلاق الحدود عند نهر الأردن، وإطلاق النار على من يريد العودة للأراضي الفلسطينية بعد اتفاقية وقف النار[٣]، وتشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ٢٨٩٨ فلسطينيًا من الضفة الغربية وغزة قد تعرضوا لعملية التهجير القسري منذ عام ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٨٧، وبالتأكيد هذا الرقم مستثنى منه الآلاف الذين أبعدوا بطريق غير مباشر والذين لم يتمكنوا من العودة لديارهم عقب انتهاء الحرب[٤].

هذا ولم تنظر هيئة الأمم المتحدة إلى تلك الأفعال الإسرائيلية على أنها جرائم ضد الإنسانية، وصبت كامل اهتمامها على الناتج الملموس لتلك الأفعال، وهو

---

(1) PAPPE, IIAN: *Op. Cit., p.173.*

(٢) وليد حسن عبد الله المدلل: عنصرية الصهيونية، بحث دبلوم الدراسات العليا التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٩، ١١٢.

(٣) ربيع خليفة عبد الصادق: «السلام المستحيل وعودة المقدسات»، جريدة التبيان، العدد ٧١، يونيه ٢٠١٠، ٤٨.

(٤) وليد حسن عبد الله المدلل: مرجع سابق، ١١٢.

نزوح عدد هائل من الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة، فاعتبرت المنظمة الدولية أن المشكلة هي مشكلة لاجئين وطالبت السلطات الإسرائيلية في كل عام بداية من عام ١٩٤٩ إلى وقتنا هذا بإعادتهم لديارهم أو تعويضهم عن ذلك، في حين ظلت إسرائيل في تحديها لقرارات المنظمة الدولية معلنة استحالة قبولها بذلك.

ويضاف إلى سجل جرائم إسرائيل ضد الإنسانية ارتكابها لجريمة السجن غير المشروع وتعذيب المسجونين، فلقد أقامت السلطات الإسرائيلية منذ نشأتها معسكرات الاعتقال الواسعة في جميع أنحاء البلاد، حيث ارتكبت فيها ما لا تتخيله العقول من ضروب التعذيب، والحقيقة أن هذه المعتقلات كثيرة لدرجة عدم إمكانية ذكر اسمائها كافة، إلا أن أبرز مثال عليها هو معتقل «قطرا» في جنوب الأراضي المحتلة، هذا المعتقل الذي قذفت السلطات الإسرائيلية يوم ٣١ مايو ١٩٥٠ فيه بـ ١٢٠ فلسطينيًا من بينهم أطفال لم يتجاوزوا الثامنة، وشيوخ جاوزوا الثمانين دون جرم اقترفوه، حيث مارست ضدهم كافة أنواع التعذيب الجسدي من الجلد وتحطيم الأسنان نتيجة للكم، إلى نزع أظافر اليدين والقدمين، ثم استاقتهم تحت حراسة شديدة عبر «بئر سبع» إلى نقطة في «وادي عربة» بالقرب من مركز «عين حصب» فأنزلهم الحرس وأشار إلى سلسلة جبال تقع إلى الشرق وأمرهم بالهرولة صوبها، وأطلق من حولهم النار إرهابًا واستحثاثا على الركض إلى تلك الصحراء القاحلة المليئة بالثعابين السامة، فلم ينج منهم سوى ثلاثة أرباعهم، وصلوا إلى مراكز الجيش الأردني في حالة إعياء تام، وحين تقدمت الحكومة الأردنية بشكواها إلى لجنة الهدنة المشتركة، لم تقم اللجنة بأكثر من استجواب هؤلاء الناجين، ثم حفظت القضية ضمن ملفاتها[1].

---

[1] جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة، إدارة فلسطين ـ الشعبة السياسية: مصدر سابق، ٢١، ٢٢.

جرائم الحرب

وهي الجرائم التي ترتكب ضد قوانين وأعراف الحرب، وتشمل العديد من صور الانتهاكات، وعلى رأسها انتهاكات اتفاقية جنيف ولا سيما اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب التي تنص على «ضرورة أن يعامل الأسرى في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وأي عمل أو حتى سهو غير مشروع يصدر من الدولة الحاجزة وينتج عنه وفاة أسير وقع في أيديها أو تُعرض صحته وحياته للخطر يُعتبر محظورًا، كما تلتزم الدولة الحاجزة بحماية الأسرى ضد أعمال العنف أو الامتهان أو التحقير التي تنال من شرف الإنسان وكرامته»، هذا فضلًا عن الانتهاكات الجدية الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي، وأبرزها هو نهب الأموال العامة أو الخاصة[١]، وتدمير المدن والقرى، والهدم الذي لا تبرره المقتضيات العسكرية، وتعمُد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافًا عسكرية[٢].

ومما لا شك فيه أن إسرائيل قد ارتكبت كافة هذه الجرائم منذ بداية نشأتها ولازالت ترتكبها حتى الآن، فعن اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، فقد أمعنت إسرائيل في انتهاكها مرارًا وتكرارًا، وقد ابتدأت سلسلة هذه الانتهاكات بأسرى العرب في حرب عام ١٩٤٨، حيث عاملتهم اسوأ معاملة، وبخاصة الضباط المصريين منهم، الذين مارست ضدهم كافة أنواع الاضطهاد

---

(١) مصطفى عبد الغني: معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، القاهرة: دار العالم العربي ٢٠٠٣، ٤٣٨.

(٢) ياسر علي: مرجع سابق، ١٥.

المادي والمعنوي[١]، وفي حين اشتكت الحكومة المصرية هذا الأمر إلى الصليب الأحمر فقد قام مندوبه «دي رينيه» بالتحقيق في الأمر ووضع تقريره عنه، إلا أنه رفض إعطاءه لأي الخصمين، فمنع بذلك الدليل على الانتهاكات الإسرائيلية للأعراف الدولية عن الحكومة المصرية، فلم تستطع رفع شكواها لأي جهة دولية[٢].

إلا أن هؤلاء الأسرى ما لبث أن حالفهم الحظ بتوقيع اتفاقيات رودس عام ١٩٤٩، حيث تم بموجبها تبادل الأسرى بين الدول العربية وإسرائيل في مدة لم تتجاوز ٢١ يوم من توقيع كل اتفاقية على حدة[٣].

ولم تبدأ إسرائيل في انتهاكها الصارخ لاتفاقية معاملة الأسرى إلا ابتداء من عام ١٩٥٦ عقب عدوانها على مصر، إذ أخذت في هذه الفترة تمعن في تعذيبهم والتنكيل بهم ومن ثم الإجهاز عليهم[٤]. وقد وثق العديد من الضباط الإسرائيليين تلك الممارسات بشهادتهم، ففي مطلع شهر أغسطس عام ١٩٩٥ أعترف البريجادير الإسرائيلي «أربين بيرو» الذي كان يتولى قيادة وحدة مظلات تحت قيادة «آريل شارون» للصحافة الإسرائيلية، بأن القوات الإسرائيلية قد قامت بمذبحة بشعة ضد الأسرى المصريين خلال حرب ١٩٥٦ بقيادة «آريل شارون» نفسه، وذلك بعد أن تمكن من أسر حوالي ٣٥٠ ضابطًا وجنديًا مصريًا خلال عملية

---

(١) المجموعة الوثائقية بأرشيف وزارة الخارجية المصرية ـ الأرشيف السري الجديد: رسالة من وزارة الحربية والبحرية ـ مكتب الوزير إلى مكتب وكيل وزارة الخارجية، «سري وعاجل جدًا»، بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٩، كود أرشيفي: ٠٣٩٥٥٢ ـ ٠٠٧٨.

(٢) المجموعة الوثائقية بأرشيف وزارة الخارجية المصرية ـ الأرشيف السري الجديد: رسالة من القنصلية المصرية العامة بفلسطين وشرق الأردن إلى وكيل وزارة الخارجية، «سري جدًا»، القدس ٣٠ يونيه ١٩٤٨، كود أرشيفي: ٠٣٩٥٥٢ ـ ٠٠٧٨.

(٣) مصطفى عبد الغني: مرجع سابق، ٦١٤.

(٤) محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ١٢٢.

الميتلة ، فأخذ في تعذيبهم ساعات طويلة ، ثم أمر المدرعات بالسير فوق أجسادهم فقط دون أن تلامس رؤوسهم وذلك حتى يتم تعذيبهم بالموت البطيء[١] .

وقد أعترف «بيرو» كذلك أنه قد أطلق النار بنفسه على ما بين ٤٠ إلى ٤٩ أسيرًا مصريًا أثناء سير العمليات العسكرية بسيناء، بحجة أنه لم يكن هناك ما يكفي من الجنود الإسرائيليين لحراستهم ، بالإضافة إلى قتله ١٥٠ أسيرًا مصريًا آخرين عقب ذلك ، وقد أكد «بيرو» لصحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية أنه غير نادم على ما قام به ، وصرح بقوله : «إنهم إذا حاكموني كمجرم حرب سيضطرون إلى محاكمة نصف الجيش الإسرائيلي»[٢] .

وهو تصريح لا يدل فقط على مدى التبجح والطغيان الإسرائيلي ، وإنما يدل كذلك على ضخامة المذابح التي تعرض لها الأسرى المصريين أثناء عدوان ١٩٥٦، فإن كان ضابطًا إسرائيليًا واحدِ فقط قد قام بقتل أكثر من ١٥٠ أسير ، فهل تتخيل الإنسانية مجموع القتلى الذين وقعوا ضحايا لباقي السفاحين الإسرائيليين ؟؟!!

والحقيقة أنه لم يستطع أحد أن يحصي عدد القتلى من الأسرى المصريين خلال عدوان ١٩٥٦، وذلك نظرًا للتعتيم الذي فُرض على هذه القضية ، فكل ما كُشف من معلومات حول هذا الأمر هو عبارة عن شهادات منفصلة لأشخاص لم يعاصروا كافة المذابح[٣] .

---

(١) فداء طه (محرر) : أرئيل شارون ـ سجل خدمة وعمليات انتقامية ، إعداد وترجمة : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ـ دار الجليل ، ٢٠٠١، ٣٠٤ ـ ٣٠٨.

(٢) أنور محمد : حرب بلا بنادق ـ أخطر مواجهة بين العرب وإسرائيل ، القاهرة ـ دار إيه ـ إم للنشر والتوزيع ١٩٩٧، ١١.

(٣) رفعت يونان ميخائيل : مرجع سابق ، ٢١٣.

أما عن موقف هيئة الأمم المتحدة من هذه المذابح، فلا أدل عليه مما انتهى إليه حديث جمال عبد الناصر مع عصام حسونة ـ رئيس محكمة غزة العليا آنذاك، والذي وقع في أسر القوات الإسرائيلية أول أيام العدوان ـ عقب لقائه به في مارس ١٩٦٠ بدمشق، إذ توجه «عبد الناصر» إليه سائلًا: «ماذا كان موقف الأمم المتحدة منكم أثناء الأسر؟»، فجاوبه «حسونة» بقوله: «إنهم يا ريس منحازون بطبعهم إلى إسرائيل»، فأعترض «عبد الناصر» على كلمة «بطبعهم»، وقال: «لا تقل بطبعهم بل قل إننا نحن العرب مقصرون في إعلامنا، بينما نجح الإعلام الإسرائيلي في مخاطبة الضمير الأوربي وكسب مشاعره الإنسانية»[١].

وقد صدق «عبد الناصر» في قوله، فكيف ستتدخل المنظمة الدولية في الأمر، إن كانت الدولة صاحبة الشأن لم تسعى مطلقًا لأخذ حقها وحق أبنائها، فلم تهتم بتقديم أية شكوى ضد هذه الانتهاكات إلى الأمم المتحدة أو طالبت الصليب الأحمر بالتحقيق في الأمر وتقديم تقارير عنه، بل إنها تعمدت إخفاء الأمر عن كافة وسائل إعلامها حتى لا تصاب بالحرج أمام شعبها وأمام الدول العربية التي ناهضت مشروع القومية العربية، فالحق هو أن مسؤولية التقصير هنا لا تقع مطلقًا على عاتق المنظمة الدولية بل تقع بالكامل على عاتق الدولة المصرية.

هذا التهاون من قبل الحكومة المصرية في حق أبنائها جعل الصهاينة يظهرون أبشع مظاهر العنف واللإنسانية ضد المصريين دون أن يكترثون لأي شيء بمجرد أن واتتهم الفرصة باندلاع حرب ١٩٦٧، فأصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي «ليفي أشكول» أوامره إلى وزير الدفاع «موشيه ديان» بعدم الالتجاء إلى أسر الجنود المصريين والعمل على قتلهم حتى لا يشكلوا عبئًا على الجيش الإسرائيلي أثناء تقدمه[٢]، ولذلك قامت

---

[١] عصام حسونة: شهادتي ـ ٢٣ يوليو وعبد الناصر، القاهرة ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠، ٩١.

[٢] محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ١٢٣.

القوات الإسرائيلية خلال عدوانها بقتل الآلاف من الأسرى المصريين[١] ، إلا أنهم أخذوا يتفننون في إظهار أبشع مظاهر الإجرام المكنونة بنفوسهم قبل الإجهاز عليهم ، ففريقًا منهم قام بإجبار الأسرى على حفر قبورهم بأيديهم قبل إعدامهم ، حتى وصل عدد الأسرى الذين أعدموا بهذه الطريقة إلى أكثر من ١٠٠٠ أسير[٢] ، وفريقًا آخر قام بقتل كل من وقع بأيديه من أسرى ببقر بطونهم بالسونكي (السلاح الأبيض) ، حتى أن فصيلة كاملة من الجنود المصريين قد قتلت بهذه الطريقة[٣] ؛ هذا فضلًا عن العديد من الأسرى الذين ألقوا بصحراء سيناء ليموتوا عطشًا أو لتأكلهم الوحوش الضارية[٤] .

ولم يخف الصهاينة تلك الجرائم التي ارتكبوها بحق الجنود المصريين ، إذ أخذوا ينشرون بالصحف العالمية صور هؤلاء الجنود وهم يجرون أقدامهم بصحراء سيناء ويلوحون للطائرات الإسرائيلية عسى أن تقذف إليهم ببعض المياه حتى التقطتهم الذئاب وأخذت تنهش لحومهم[٥] ، مما دعا مجلس الأمن الدولي في يوم ١٤ يونيو ١٩٦٧ إلى إصدار قراره رقم ٢٣٧ الذي يوصي الحكومات المعنية من خلاله بأن تحترم بدقة ، المبادئ الانسانية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب التي تتضمنها اتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩[٦] .

---

(١) عبد المنعم عبد الرؤوف : أرغمت فاروق على التنازل عن العرش ، القاهرة ـ الزهراء للإعلام العربي ١٩٨٩، ٢٤٦.

(٢) أنور محمد : مرجع سابق ، ١٠.

(٣) وجيه أبو ذكري : الإرهابيون الأوائل ـ جيراننا الجدد ، القاهرة ـ المكتب المصري الحديث ـ ١٩٩٥، ١٧٦.

(٤) فيليتسيا لانغر : مذكرات المحامية فيليتسيا لانغر ـ الغضب والأمل مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، بيروت ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٣، ٦٢.

(٥) وجيه أبو ذكري : مرجع سابق ، ١٧٦.

(٦) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي=

وعلي ما يبدو أن مجلس الأمن لم يكن يريد من وراء قراره هذا سوى حفظ ماء وجهه فقط ، حتى لا يقال أن أحد أعضائه قد وقف يتباهى أمام المجتمع الدولي بانتهاكه لكافة الأعراف الدولية دون أن تقف هيئة الأمم المتحدة في وجهه ، فبمجرد النظر للطريقة التي صيغت بها بنود القرار يتضح بشكل جلي العديد من المآخذ عليه ، فأولًا جاء القرار في صيغة توصية ، أي أنه غير ملزم ، وهو بذلك كفل لإسرائيل حق رفض العمل بموجبه أو قبوله على حسب ما يتراءى لها ؛ ثانيًا لم يختص المجلس بتوصيته إسرائيل فقط ، بل حرص على أن تكون صيغة القرار موجهة «للحكومات المعنية» ، أي الدول العربية وإسرائيل معًا ، وهو بذلك قد أشار بإصبع الاتهام للدول العربية بأنها تقوم بنفس الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل ، وهو أمر فضلًا عنه أنه يتنافى مع الأحداث التاريخية فإنه يعطي لإسرائيل الحق في الاستناد إلى القرار لاتهام الدول العربية أنها قد قامت بانتهاكات ضد الأسرى الإسرائيليين ؛ ثالثًا وأخيرًا هو أن القرار قد صدر يوم ١٤ يونيو ١٩٦٧، أي بعد اندلاع الحرب بتسعة أيام وبعد أن توقف القتال على الجبهة المصرية بستة أيام ، وهو ما يعني أن القرار الذي أصدره مجلس الأمن يوصي من خلاله بضرورة معاملة الأسرى معاملة حسنة قد صدر عقب أن توارى هؤلاء الأسرى بين الثرى ، فلم يكن لهذا القرار أي قيمة للأسرى ، إلا إن كان قد صدر للحفاظ على حياة أسرى الأردن وسوريا الذين لم يرد عنهم أي تقارير أو معلومات تدل على أنهم عوملوا بنفس معاملة الأسرى المصريين .

وعلى الرغم من أن القرار الذي كان واجبًا على مجلس الأمن اتخاذه بإدانة إسرائيل ومحاكمة قادة جيشها كمجرمي حرب لم يصدر عن المجلس مطلقًا ، إلا أننا لا يمكن لومه على ذلك ، حيث أن الدولة المصرية التي امتلكت كافة تفاصيل

=الإسرائيلي ، بيروت ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٣، ١: ١٩٧.

المجازر التي تعرض لها أسراها لم تنبت ببنت شفة ، فضلًا عن أنها منعت كافة الصحف العالمية التي تحدثت عن تلك المجازر من الدخول إلى أراضيها خشية اهتزاز «الأمن السياسي الداخلي» ، في حالة إثارة هذه القضية[١] ، فكيف إذًا يكون مطلوبًا من مجلس الأمن أو أي فرع آخر من فروع المنظمة الدولية أن يبحث عن حق من لا يبحث عن حقه ؟!

إلا أننا لا يمكن أن نجد عذرًا للمنظمة الدولية يبرر لها موقفها السلبي تجاه ما تعرض له الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي ، فقد دأبت منظمة التحرير الفلسطينية على أن تبعث إلى سكرتير عام المنظمة بكشوف توضح أسماء الأسرى الفلسطينيين وكيفية وقوعهم في الأسر ، فضلًا عن بيانات بكافة تفاصيل ما تعرض له أولئك الأسرى من تنكيل وتعذيب وإجراءات تعسفية لانتزاع اعترافات قسرية منهم[٢] ، في حين دأبت فروع المنظمة الدولية المختلفة على إصدار الكثير من القرارات والتوصيات التي تدين أو تستنكر أو تناقش تلك الممارسات الإسرائيلية تجاه هؤلاء الأسرى ، والتي ظلت حتى الآن بلا أدنى جدوى ، حيث سمحت المنظمة الدولية لإسرائيل أن تتهرب من كل هذه القرارات ومن التزاماتها تجاه هؤلاء الفلسطينيين بموجب اتفاقية جنيف عن طريق جملة واحدة متناهية الصغر ، ألا وهي «تعريف أسير الحرب» ، فهؤلاء الأسرى من الفلسطينيين في نظر إسرائيل ليس لهم إلا تعريف واحد هو «إرهابيون»[٣] ، ومع عدم اعتراض المجتمع الدولي على هذا التعريف الإسرائيلي أخذت إسرائيل تمارس ما يتراءى لها من الوسائل التعسفية حتى وصلت إلى حد وضع علامة (X) على ظهر كل أسير

---

(١) وجيه أبو ذكري : مرجع سابق ، ١٨٠، ٢٣٣.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، جمع وتصنيف : جورج خوري نصر الله ، بيروت ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينة ١٩٦٩، ٨٨٧، ٨٨٨.

(٣) جهاد شعبان سليم البطش : مرجع سابق ، ٢٥١، ٢٥٢.

فلسطيني ، تلك العلامة التي تعني أن هذا الأسير يمكن قتله دون الأخذ في الاعتبار القواعد القانونية .

وترى الباحثة أنه لم يُسقط سكوت المجتمع الدولي عن التصنيف الإسرائيلي للمقاتلين الفلسطينيين كإرهابين حق هؤلاء الفلسطينيين في المعاملة كأسرى حرب فقط ، بل إنه قد أسقط عنهم كذلك حقهم في الدفاع عن أراضيهم المسلوبة ، وجردهم من مشروعية أفعالهم المضادة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي ، وهو أمر يتنافى تمامًا مع مبادئ الأمم المتحدة الذي نص عليها ميثاقها عام ١٩٤٥، وما تتشدق به الدول الكبرى من شعارات .